

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٥/١/١١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩) لسنة ٢٠٢٥

نظام معدل لنظام عمال الزراعة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام عمال الزراعة لسنة ٢٠٢٥) ويقرأ مع النظام رقم (١٩) لسنة ٢٠٢١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الأصلي بإلغاء عبارة (وبخلاف ذلك يعتبر عقد العمل الزراعي غير محدد المدة) الواردة في آخرها.

المادة ٣- تعدل المادة (١٢) من النظام الأصلي بإلغاء عبارة (مع مراعاة المادة (١٥) من هذا النظام) الواردة فيها.

المادة ٤- تلغى المادة (١٥) من النظام الأصلي.



المادة ٥- يعدل النظام الأصلي بإعادة ترقيم المادتين (١٦) و (١٧) الواردتين فيه لتصبحا (١٥) و (١٦) منه على التوالي.

٢٠٢٥/١/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور جعفر عبد الفتاح حسان	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المقيمين أيمن حسين عبد الله الصفدي	وزير المياه والري المهندس رائد مظفر رفعت أبو السعود
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس أحمد ماهر حمدي توفيق أبو السمن	وزير الإدارة المحلية المهندس وليد محي الدين سليمان المصري	وزير الاتصال الحكومي الدكتور محمد حسين سعد المومني
وزير العدل الدكتور سام سمير شحادة التلهوني	وزير السياحة والآثار ليثا مظفر حسن عتاب	وزير الزراعة المهندس خالد موسى شحادة الحنيفات
وزير الصناعة والتجارة والتموين يعرب فلاح مفلح القضاة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح علي حامد الخرايشة	وزير دولة للشؤون الاقتصادية مهند شحادة خليل خليل
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور أحمد علي خليف العويدي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عزمي محمود مفلح محافظته	وزير الاستثمار المهندس مثنى حمدان عليان غرايبة
وزير الداخلية مازن عبد الله هلال الفراية	وزير الصحة الدكتور فراس إبراهيم ارشيد الهواري	وزير التنمية الاجتماعية وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى
وزير البيئة الدكتور معاوية خالد محمد الردايدة	وزير دولة للشؤون الخارجية الدكتورة نانسى أحمد إبراهيم نمروقة	وزير التخطيط والتعاون الدولي زينت زويد رشاد طوقان
وزير النقل المهندسة وسام وليد توفيق التهموني	وزير الشؤون السياسية والبرلمانية عبد المنعم صالح شحادة العودات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الله نوفان السعود العدوان
وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور فاضل ماضي عقيل القضاة	وزير المعمل خالد محمود محمد البكار	وزير المالية الدكتور عبد الحكيم موسى عبد القادر الشبلي
وزير الثقافة مصطفى نصر مصطفى الرواشدة	وزير دولة لتطوير القطاع العام الدكتور خير عبد الله عياد أبو صعيلىك	وزير الاقتصاد الرقمي والريادة المهندس سامي عيسى عيد سميرات



مركز عدالة للمعلومات القانونية
ADALEH Center for Legal Information
Info@Adaleh.Info

نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021

المنشور على الصفحة 1571 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5715 بتاريخ 2021/5/2
صادر بموجب الفقرة ب من المادة 3 من قانون العمل الاردني وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996

المادة 1

يسمى هذا النظام (نظام عمال الزراعة لسنة 2021) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 2

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون	: قانون العمل.
الوزارة	: وزارة العمل.
الوزير	: وزير العمل.
عامل الزراعة	: كل شخص طبيعي يؤدي عملاً زراعياً لقاء أجر لصالح صاحب العمل الزراعي ويكون تابعا له.
العمل الزراعي	: كل جهد يبذله عامل الزراعة في الانتاج النباتي او الحيواني في الحياة الزراعية أو المنشأة الزراعية وكل عمل مرتبط به يغلب فيه الطابع الزراعي سواء كان بشكل دائم أو مؤقت أو موسمي.
الحياة الزراعية	: وحدة للانتاج الزراعي تخضع لإدارة واحدة لاستغلالها بصورة كلية او جزئية لغايات الانتاج النباتي او الحيواني.
المنشأة الزراعية	: كل مساحة مرخصة أو مسجلة لدى وزارة الزراعة أو أي جهة رسمية أخرى لغايات الانتاج النباتي أو الحيواني.
صاحب العمل الزراعي	: الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يتولى ادارة حياة زراعية أو منشأة زراعية والاشراف عليها ويستخدم عاملاً زراعياً أو أكثر.

كل ما يستحقه عامل الزراعة لقاء عمله الزراعي نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات

الأجر : الأخرى أيأ كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجر المستحقة عن العمل الاضافي .

المادة 3

أ. يعتبر عقد العمل الزراعي محدد المدة إذا تم الاتفاق بين العامل وصاحب العمل الزراعي على العمل لمدة محددة ويدخل في حكمها الأعمال المؤقتة أو الموسمية محددة المدة بطبيعتها، وبخلاف ذلك يعتبر عقد العمل الزراعي غير محدد المدة.

ب. إذا نظم عقد العمل الزراعي خطياً فيشترط أن ينظم باللغة العربية وبلغة يفهمها العامل الزراعي وعلى نسختين يحتفظ كل طرف بنسخة منه.

ج. يجوز للعامل الزراعي إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات القانونية إذا لم يحرر العقد كتابية.

المادة 4

1. تكون ساعات العمل الزراعي ثمان ساعات في اليوم الواحد على ان لا تزيد على ثمان واربعين ساعة في الاسبوع توزع على ستة ايام على الاكثر.

2. يمنح عامل الزراعة فترة للراحة وتناول الطعام لا تقل عن ساعة واحدة في اليوم حسب ظروف العمل ولا تحسب من ضمن ساعات العمل الزراعي.

ب. لا يجوز تشغيل عامل الزراعة أكثر من ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية دون موافقته ويشمل ذلك الموسم الزراعي وفترات الانتاج الزراعي.

ج. يجوز تشغيل عامل الزراعة أكثر من ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية في الحالات الطارئة تلافياً لوقوع خسارة في المنتجات النباتية او الحيوانية او تعرض أي منها للتلف.

د. لا يجوز أن يزيد عدد ساعات العمل اليومية في الحالات المشار إليها في الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة على (11) ساعة، على أن يتقاضى عامل الزراعة الأجر الاضافي المنصوص عليه في القانون.

هـ. للوزير في الظروف الجوية الاستثنائية أن يقرر الساعات التي يحظر فيها تشغيل عامل الزراعة.

المادة 5

1. يستحق عامل الزراعة يوم عطلة أسبوعية وفقاً لما تقتضيه طبيعة العمل الزراعي.

2. يجوز الاتفاق بين عامل الزراعة وصاحب العمل الزراعي على جمع ايام عطلته الاسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر.

ب. مع مراعاة أحكام البند (2) من الفقرة (أ) من هذه المادة، يستحق عامل الزراعة ما نسبته (150%) من أجره المعتاد مقابل عمله في أيام عطلته الأسبوعية أو العطل الرسمية أو أيام الأعياد الدينية.

المادة 6

- أ. لا يجوز بأي حال تشغيل الحدث الذي لم يكمل السادسة عشرة من عمره في الاعمال الزراعية .
- ب. لا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره في الأعمال الزراعية الخطرة او المرهقة او المضرة بالصحة وتحدد هذه الاعمال بقرار يصدره الوزير .
- ج. يحظر تشغيل الحدث:
1. أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على ان يعطى فترة للراحة لا تقل عن ساعة واحدة بعد اربع ساعات عمل متصلة.
 2. بين الساعة الثامنة مساء والسادسة صباحا .
 3. في ايام الاعياد الدينية والعطل الرسمية وأيام العطلة الاسبوعية.

المادة 7

- أ. يستحق عامل الزراعة إجازة سنوية بأجر كامل لمدة (14) يوما في السنة يتم الاتفاق على كيفية استعمالها مع صاحب العمل الزراعي.
2. لا تحسب أيام العطل الرسمية والاعياد الدينية وأيام العطل الاسبوعية من الاجازة السنوية وتطبق عليها الشروط والاحكام المنصوص عليها في القانون.
- ب. يستحق عامل الزراعة إجازة مرضية مدفوعة الأجر مدتها (14) يوما خلال السنة وتجدد لمدة (14) يوما أخرى مدفوعة الأجر إذا كان نزيل أحد المستشفيات.
- ج. تستحق المرأة العاملة في الزراعة إجازة أمومة بأجر كامل قبل الوضع وبعده مجموع مدتها عشرة أسابيع، على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الاجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع، ويحظر تشغيلها قبل انقضاء تلك المدة.

المادة 8

- أ. لا يجوز أن يقل أجر العامل الزراعي عن الحد الأدنى للأجور المحدد وفقاً للقانون.
- ب. يستحق عامل الزراعة أجره خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ استحقاقه ولا يجوز لصاحب العمل الزراعي حسم أي جزء منها الا في الحالات التي يجيزها القانون.
- ج. يلتزم صاحب العمل الزراعي بالمساواة بين عمال الزراعة في الأجر عن كل عمل ذي قيمة متساوية دون أي تمييز قائم على أساس الجنس.

المادة 9

- يلتزم صاحب العمل الزراعي وعلى نفقته بتهيئة سكن مناسب لعمال الزراعة ومرافق مناسبة في حال اقتضت طبيعة العمل الزراعي ذلك أو تضمن عقد العمل الزراعي هذا الشرط.

المادة 10

- يلتزم صاحب العمل الزراعي الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملا زراعييا بوضع نظام داخلي يبين فيه أوقات

الدوام وفترات الراحة اليومية والعطل والاجازات ومخالفات العمل والجزاءات والتدابير المتخذة بشأنها بما في ذلك الفصل من العمل وكيفية تنفيذه ويخضع النظام الداخلي لمصادقة الوزير او من يفوضه ويعمل به من تاريخ المصادقة عليه.

المادة 11

يلتزم صاحب العمل الزراعي بتوفير شروط السلامة والصحة المهنية وفقا لتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

المادة 12

مع مراعاة المادة (15) من هذا النظام، يلتزم صاحب العمل الزراعي باشتراك عمال الزراعة لديه بالتأمينات المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

المادة 13

تعتبر مخالفة لأحكام هذا النظام ما يلي:-

- أ. استخدام العامل الزراعي بصورة جبرية او تحت التهديد او بالاحتيال او بالاكراه بما في ذلك حجز وثيقة سفره.
- ب. الاعتداء الجنسي أو الجسدي على العامل الزراعي أو انتهاك لأي من حقوقه الأساسية.

المادة 14

أ. تتولى الوزارة القيام بمهام التفتيش لمراقبة تطبيق أحكام هذا النظام واتخاذ الإجراءات القانونية وفق أحكام القانون وتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

ب. في حال ورود اي شكوى او معلومة إلى الوزارة تتعلق بانتهاك حقوق العامل الزراعي او استغلاله أو بالتزامات صاحب العمل الزراعي والعامل الزراعي المنصوص عليها في هذا النظام للوزارة اتخاذ الإجراءات التالية:-

1. استدعاء كل من صاحب العمل الزراعي والعامل الزراعي الى الوزارة لحل الشكوى بشكل ودي.
2. إنذار صاحب العمل الزراعي اذا تبينت مخالفته لأحكام القانون أو هذا النظام على أن يزيل المخالفة خلال أسبوع.
3. تحرير ضبط بحق صاحب العمل الزراعي واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة المنصوص عليها في القانون.
4. منع صاحب العمل الزراعي من استقدام او انتقال عامل زراعي غير أردني للعمل لديه للمدة التي يحددها الوزير.

المادة 15

لا تسري احكام المواد (4) و(5) و(7) و(12) من هذا النظام على صاحب العمل الزراعي الذي يستخدم ثلاثة عمال زراعة فأقل على ان يتم تنظيم ساعات العمل والعطل والاجازات بالاتفاق بين صاحب العمل الزراعي وعامل الزراعة وبما يتناسب وطبيعة العمل الزراعي.

المادة 16

في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبيق أحكام القانون.

المادة 17

يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام.

14/3/2021